

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجستيك رقم 3874.13 صادر في 11 من ربيع الأول 1435 (13 يناير 2014) بتغويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف، بالنقل.

وزير التجهيز والنقل واللوجستيك،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة، كما وقع تغييره بالظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادر في 8 ذي الحجة 1434 (14 أكتوبر 2013)؛ وعلى المرسوم رقم 2.06.472 الصادر في 2 شعبان 1429 (4 أغسطس 2008) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والنقل؛ وعلى المرسوم رقم 2.13.828 الصادر في 17 من محرم 1435 (21 نوفمبر 2013) المتعلق باختصاصات وزير التجهيز والنقل واللوجستيك.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تفويض إلى السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، الاختصاص المتعلقة بقطاع النقل المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.06.472 الصادر في 2 شعبان 1429 (4 أغسطس 2008) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

توضع رهن إشارة الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، تحت سلطة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، الهياكل المركزية واللامركزية المحدثة بموجب المرسوم سالف الذكر رقم 2.06.472 الصادر في 2 شعبان 1429 (4 أغسطس 2008)، قصد ممارسة الاختصاصات المسند إليه.

المادة الثالثة

يمتد التغويض في الاختصاص إلى التوقيع بالعاطف على المقررات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرياط في 11 من ربيع الأول 1435 (13 يناير 2014).

الإمضاء : عزيز رباح.

مرسوم رقم 2.13.841 صادر في 11 من ربيع الأول 1435 (13 يناير 2014) بتغيير وتعميم المرسوم رقم 2.04.89 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 11 منه؛ وبعد المداولة في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ فاتح ربيع الأول 1435 (3 يناير 2014) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم مقتضيات المادة 11 من المرسوم رقم 2.04.89 المشار إليه أعلاه كما يلي :

«المادة 11.. تضم المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود :

..... 1 »

« 7 - تناط بالدارس العليا للتكنولوجيا مهمة تلقين التعليم العالي في «شكل تكوين أساسى وتكوين مستمر والقيام بجميع أعمال البحث في «حقل التخصص التابع للميادين العلمية والتكنولوجية والقانونية «والاقتصادية والتسبيير.

« وعلى الرغم من المقتضيات المنصوص عليها في المادة 12 بعده، تتولى المدارس العليا للتكنولوجيا تحضير وتسليم الشهادتين الوطنيةين التاليتين :

« - الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا ؛

« - الإجازة المهنية. »

(الباقي بدون تغيير.)

المادة الثانية

يسند إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرياط في 11 من ربيع الأول 1435 (13 يناير 2014).

الإمضاء : عبد الله ابن كيران.

ووقع بالعاطف :

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وتكوين الأطر،

الإمضاء : لحسن الداودي.